

الاعفاء الشخصي لنوى الإعاقه وفقاً للقانون 10 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية

(1) الإعفاء الشخصي قدره 9000 ج سنوياً أى 750 جنيه شهرياً

(2) أقرت المادة (23) من القانون 10 لسنة 2018 زيادة % 50 بنسبة % 5 كما سيرد

من يتمتع بزيادة الاعفاء الشخصي

النوع الأول : العامل من ذوي الاعاقه : بشرط ادريمه

- (1) أن يكون العامل من ذوي الإعاقة وفقاً لأحكام المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية
 - (2) أن يكون يعمل لدى المنشأة بصفة دائمه (أى مومن عليه وثبت اسمه فى استماره التأمينيات)
 - (3) أن يكون للمنشأة حاجه لمجال عمله
 - (4) أن يحصل على أجر المثل فى مجال عمله (و عموماً يرجى مراجعة اللائحة فى هذه الشروط)

(هذه شروط المادة 63 من اللائحة الفقه الأولي، والثانى)



النوع الثاني: من يرعى عامل من ذوي الاعاقه: بشرطين

- (1) أن تكون الرعاية فعلية
 (2) عدم تكرار الإعفاء له في حالة رعايته لأكثر من عامل
 (شرطين بالماده 63 من اللائمه الفقره الثالثه)

النوع الثالث: اختياري لصاحب العمل حال تعينه نسبة أكثر من (٥٪).

هذا النوع ورد بالماده (23) من القانون فقره (2) بشرط وقد

الشرط: تعيين نسبة أكثر من 95% من ذوي الاعاقة

القيد: زيادة الاعفاء الشخصي لمن يزيد عن هذه النسبة يوّاقع (٥٪) فيصبح 9450 ج سنويًا

الالتزامات المترتبة على صاحب العمل : التزامن

- (1) حجز الضريبه وتوريدها فى ميعاد أقصاه الخمسة عشر يوماً التاليه لشهر الصرف
 - (2) تقديم نموذج (4) مرتقبات كل ثلاثة أشهر مرفقاً به البيانات التى تثبت كل ماسبق وهي :-
 (التي توضح أسباب الإعفاءات السابقة) : مايثبت أن العامل من ذوى الاعاقة وفقاً للحالات السابقة من الجهات المنصوص عليها في المادة الرابعة وأنه مؤمن عليه وان المنشأه فى حاجه له ويحصل على أجر المثل .. أو أن صاحب العمل لديه نسبة أكثر من ٥% وفقاً للشروط السابقة .. أو أنه شخص يرعى عامل مستوفى الشروط السابقة)

(التزامن بالمادة 63 من اللائحة الفقره الرابعه)

التطبيق : الاعفاء الشخصي المقرر بال المادة 13 من القانون 91 لسنة 2005 يمبلغ 9000 ج سنويا .. وقد

نصت المادة 23 من القانون 10 لسنة 2018 على زيادة بنسبة كما يلى :

(1) : نسبة الزيادة 50 % إذا كان عدد المعيدين بالشركة في حدود 5 % من عدد العاملين .. فيكون

الاعفاء 4500 + 9000 = 13500 ج سنتوا ، 1125 ج شهريا

(٢) **الإعفاء** $= 450 + 9000 = 9450$ سنة **١٧٨٧** شهرياً

مبدىء ياسين - مدير عام فر. المهنات و الشركات المساعدة عضو لجنة الطعن (سابقاً)